المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة.

إعداد الطالب:

بن أحمد محمد عبد السلام.

إشراف الأستاذ:

اخلف سارة.

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ	الصفة
	رئيسا
	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2022/2021

« الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف »

التشكر و الإهداء

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي وأمي وكل العائلة أسأل الله أن ينعمهم بالصحة الجيدة

إلى كل من علمني حرفا.

شكر و عرفان

أولا الحمد لله رب العالمين على توفيقه وهداه ولولاه لما كنا مهتدين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد

كل الشكر والامتنان لوالدي الكريمين أطال الله في عمريهما،

وأخي عبد المؤمن وأخواتي إيمان، نبيلة، سارة،

كما أتوجه باسمي بالشكر و العرفان للأستاذة المشرفة اخلف صارة على

صبرها و توجيهها فجزاها الله عني كل خير،

وأتقدم بالشكر لكافة الأساتذة في كل الأطوار الدراسية، وأصدقائي و

زملائي وكل من ساهم في إتمام هذا العمل كل باسمه.

الملخص

الملخص :

أصبح الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي تحضي باهتمام كل دول العالم، كما تسعى الجزائر بدورها لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية للخروج من التبعية الغذائية من خلال السياسات الزراعية المنتهجة و رسم استراتيجيات مدروسة تساهم في تنمية القطاع الفلاحي، الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني لأنه بعمله على ضبط الإنتاج الغذائي من خلال توفير إنتاج ذو قيمة غذائية عالية يلبي حاجيات الأفراد الأساسية و تقليص الفجوة الغذائية، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع السياسات الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر كما اشرنا إلى الصناعات الغذائية والزراعة العضوية التي من شأنها أن تعمل على تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

Summary :

Food security has become one of the strategic issues of interest to all countries of the world, Algeria in turn seeks to face internal and external challenges to get out of food dependency through the agricultural policies adopted and to draw up well-studied strategies that contribute to the development of the agricultural sector, Which plays an important role in the national economy because it works to control food production by providing production with a high nutritional value that meets the basic needs of individuals and reduces the food gap, This study aims to show the reality of agricultural policies in Algeria and the extent of their contribution to achieving food security in Algeria. We also referred to the food industries and organic agriculture that would enhance food security at the national level.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي في الوقت الراهن، أحد المواضيع الحيوية و الحساسة التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والدارسين، خاصة في حقل العلوم السياسية فالغذاء يعتبر من المقومات الأساسية للحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها وعدم توفره يؤدي للفوضى ومنه فالأمن الغذائي يعد جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، فالوضعية الحالية العالمية والدولية، والأزمات التي شهدتها قد انعكست سلبا على مستوى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

كما يعد القطاع الفلاحي أحد أهم الركائز الأساسية التي تعول عليها الدولة لتواجه الأزمات الغذائية، فالجزائر تعتزم إجراء إصلاحات للنهوض بالاقتصاد الوطني وتبني استراتيجيات تنموية تهدف لتطوير القطاع الزراعي وزيادة المجهودات الرامية لزيادة و تحسين الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية المحلية لتغطية العجز الوطني والتخلص من التبعية الغذائية للخارج كسبيل لتفعيل الأمن الغذائي في الجزائر

إن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يعتمد في الأساس على تفعيل قطاع الزراعة الذي يعد من القطاعات الاستراتيجية فهو المصدر الأول لإنتاج الغذاء والمواد الغذائية الأساسية للمواطنين والتقليل من البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة في المناطق الريفية

ستتناول الدراسة موضوع الأمن الغذائي من خلال دراسة الجانب النظري للموضوع و المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الأمن الغذائي الذي يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد سنحاول اكر اهم ابعاده و المقومات التي يرتكز عليها, كما حاولنا اعطاء لمحة عن التهديدات التي تحول دون تحقيقه فالتحديات التي تواجهها الجزائر تتطلب تضافر الجهود الوطنية عبر تفعيل و اصلاح السياسات الزراعية و تبني استراتيجيات وفق خطط فعالة و مدروسة و التي من شأنها تطوير القطاع الزراعي الذي يضمن لنا تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

الإطار النظري للدراسة:

1/إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نحاول دراسة واقع القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دراسة السياسات الزراعية والاستراتيجيات التنموية وكذلك دراسة الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

- **ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

- ما هو مفهوم وأبعاد الأمن الغذائي؟
- ما هي السياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من اجل تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما هي الآفاق والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

2/الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات لاختبارها حسب المنهجية العلمية:

الفرضية الأولى: الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على ضمان الاكتفاء الذاتي في الغذاء لمواطنيها.

الفرضية الثانية: السياسات المعتمدة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تكمن في السياسات التنموية الاقتصادية في قطاع الزراعة.

الفرضية الثالثة: لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لابد من رسم وتنفيذ استراتيجيات فعالة منها دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية وبالأخص الغذائية منها.

3/الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تبرز أهمية الموضوع لكونه أحد القضايا الإستراتيجية والأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد تعددت الدراسات وانشغلت بموضوع الأمن الغذائي وما ركزنا عليه في هذه الدراسة هو الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتحديات التي تواجهه.
- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية في معرفة السياسات الفعالة التي من شأنها ان تحقق الأمن الغذائي في الجزائر وتوفر الغذاء الصحي والآمن وبصورة مستمرة للمواطن الجزائري.

4/الإطار المنهجي:

تحقيقا لهدف البحث تبعا لأهدافه وأهميته، وحتى نتمكن من الإلمام بكافة جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما توفر لنا من بيانات اتبعنا المناهج التالية:

1/ المنهج التحليلي: هو أحد مناهج البحث العلمي والقائم على تحليل عنوان الدراسة ومضمونها وتفسير واستنتاج الدلالات المرادة، وتفهم أصولها، واستخلاص النتائج.

وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في هذه الدراسة في دراسة وتحليل البيانات والإحصائيات التي تشير إلى واقع الأمن الغذائي بالجزائر[1].

[1] يحي سعد،**المنهج التحليلي**، موقع دراسة، الرابط: https://drasah.com/Description.aspx?id=3656، تم زيارة الموقع يوم : 2022/09/09، الساعة: 17:41.

2/ المنهج الوصفي: هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث[1].

5/الإطار المفاهيمي:

استخدمت الدراسة مجموعة من المفاهيم أهمها الأمن الغذائي، الإكتفاء الذاتي و السياسات الزراعية والإنتاج الغذائي فالأمن الغذائي يعتبر قدرة الدولة على توفير الغذاء للأفراد بإنتاج احتياجاتها الغذائية محليا أو استيرادها، أما السياسات الزراعية فهي الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي.

اما فيما يخص الاكتفاء الذاتي هو القدرة على انتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا من خلال الاعتماد الكامل على الموارد و الامكانيات الذاتية.

6/ الدراسات السابقة:

- مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر2019/2000، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية بجامعة تيزي وزو.
- بن يمينة إيمان، زدوري عبد المجيد، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية،2016/2015.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

7/محتويات الدراسة :

[1] مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، https://mobt3ath.com/ تم زيارة الموقع: 09/09/ 2022، الساعة: 17:46.

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول تم في الفصل الأول التطرق للإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي، في ثلاثة مباحث يتمثل المبحث الأول في مفهوم الأمن الغذائي

الإطار النظري للدراسة

والمبحث الثاني في ركائز الأمن الغذائي والمبحث الثالث في أبعاد الأمن الغذائي وشروط تحقيقه.

أما الفصل الثاني فقد تم دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، في مبحثين، المبحث الأول: مقومات ومعوقات الأمن الغذائي في الجزائر، والمبحث الثاني: المخططات التنموية والسياسات الزراعية في الجزائر.

وبالنسبة للفصل الثالث تم تخصيصه لأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والمبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

شاع استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ بداية السبعينيات عند اتساع حجم الأزمة الغذائية العالمية و النقص الكبير في الإنتاج و مخزون الغذاء و تعددت التعاريف لمفهوم الأمن الغذائي فكل عرفه حسب توجهاته و من جوانب متعددة مع ارتباطه بالمفاهيم الأخرى التي تتداخل مع مفهوم الأمن الغذائي

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ":

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: ركائز ومقومات الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي وشروط تحقيقه.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي :

المطلب الأول: مفهوم الأمن :

1/المفهوم اللغوي:

كلمة الأمن في اللغة العربية لها معان متعددة فالأمن هو"الأمن مضاد الخوف و الفزع، فهو يعني الطمأنينة و الاطمئنان إلى عدم توقع المكروه . ربط لإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله–عز و جل -عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان" [1]،كما تعني سكون القلب و راحة النفس و الشعور بالرضا و الاستقرار.

2/التعريف الاصطلاحي:

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف نظرا لتنوع و اختلاف وجهات النظر بين الباحثين و من خلال التعاريف السائدة سنورد ما يلي :

- الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات و التدابير التربوية و الوقائية و العقابية التي تدين بها الأمة و لا تتناقض أو تتعارض مع المصالح و المقاصد المعتبرة .
- هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وسائر حقوقه، و عدم خوفه في وقته أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده أو خارجها من العدو أو من غيره.
- هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه، المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته.[2]

[1] محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة، مصر،م كتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، 2009،ص9

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** الرياض،الطبعة الأولى 2011 ص13

كما يعرفه هنري كسنجر **Henry Kissinger:** بأنه التصورات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

و يعرفه أيضا باري بوزان **barrybuzzan** : يعرفه على أنه مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل، بدءًا بالسياق السياسي للمفهوم، و مرورا بالأبعاد المختلفة له، انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عن تطبيقه في العلاقات الدولية، و قد عرفه أنه العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدولة و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي و تماسكها الوظيفي ضد قوة التغير التي تعتبرها معادية، التهديدات ا قد تبرز في أي منطقة من العالم، سوآء أكانت عسكرية أو غير عسكرية،[1] ميز بين الأبعاد الأساسية للأمن هي: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي والأمن البيئي والأمن الغذائي حيث يعد هذا التعريف لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الغذائي :

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي حسب اختلاف توجهات المفكرين و الباحثين ومن أهمها :

أولا: يقصد بالأمن الغذائي" توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام،"[2] ويتم توفير هذه الاحتياجات الغذائية أما بإنتاجها محليا أو باستيرادها حيث يقصد بهذا المفهوم بان تحقيق الأمن الغذائي لا يعني أساسا إنتاج كل الاحتياجات الغذائية أو الجزء الأعظم منها بل يعني توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات.

[1] درويش بلقاسم ، حمومة توفيق معضلة الأمن المائي و تأثيرها على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة مولود معمر يتيزيوز وكلية الحقوق و العلوم السياسية) ص 17

[2] محمد السيد عبد السلام،**الأمن الغذائي في الوطن العربي،(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978)**، ص24.

ثانيا: الأمن الغذائي هو توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئات هو قدراتها الشرائية بالقدر المطلوب و الأنواع المختلفة في الوقت المناسب، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل[1]

ثالثا:"يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كما و نوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم."[2]

رابعا : فهو يعني على المستوى العالمي توافر المواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الإنسان و بقائه في حالة صحية جيدة ، و هو يعني على المستوى الإقليمي أو الوطني مقدرة البلدان أو البلد على تأمين المواد الغذائية الضرورية لسكانها ، ويسود بعض الأوساط اعتقاد خاطئ و هو أن الأمن الغذائي لبلد ما هو مقدرة ذلك البلد على تامين الغذاء الكافي لسكانه من مصادره و موارده الوطنية و هذا هو الخطأ بحيث لا يوجد في العالم الآن بلد قادر على تامين و توفير جميع الاحتياجات الغذائية لسكانه من الموارد الواقعة ضمن حدوده الجغرافية و السياسية , نجد من خلال هذا التعريف إن تحقيق الأمن الغذائي أمر نسبي بحيث كلما زادت موارد البلد و مساحته و زادت الكفاءة في استغلال هذه الموارد و إنتاجها و تحويلها لمواد غذائية كان وضع هذا البلد أفضل من ناحية الأمن الغذائي [3]

---

[1] عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر**،(أطروحة لنيل ش‌هادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد قسنطينة 2017) ص 10.

[2] ريم قصوري،**الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، حالة الجزائر**،(مشكلة الغذاء في الجزائر –التنمية، جامعة باجي مختار،عنابة ،سنة) 2013 ،ص15.

[3] **يحيى محمود محمد** (القضاة الأحاديث الواردة في الأمن الغذائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في أصول الدين الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا 1993)، ص.4

خامسا : فإن الأمن الغذائي هو أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة و بطريقة اقتصادية، تراعي فيها الميزة النسبية للسلع التي تحتاجها، و أن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر، وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا، بحيث تؤمن ما تحتاجه من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية التي لا تملك ميزة نسبية في إنتاجها محليا، وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية و النوعية اللازمة للنشاط و الصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع، و لا سيما ذوي الدخل المنخفض، و تحقق في الوقت نفسه مخزونا من الغذاء يكفيه المدة لا تقل عن ثلاث أشهر تلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية[1].

مفهوم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية :

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي و إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.[2]

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بان الأمن الغذائي هو: توفير الغذاء بالكمية و النوعية اللازمين للنشاط و الحيوية و بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية

[1] **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، إنجازات وتحديات 2000 /2001.
[2] **وزارة الفلاحة** :المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000 ،ص71 70

اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قط، و إتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانيات كم المادية.[1]

تعريف منظمة الأغذية و الزراعة العالمية:

"إن الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية و الإنسانية لنمو الإنسان و بقائه في صحة جيدة"[2]

تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات– حتى في أوقات الأزمات– و حتى في أوقات تردي الإنتاج العالمي و ظروف السوق الدولية.[3]

و يتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي : توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها .

و من خلال العرض السابق لتعاريف الأمن الغذائي يتضح لنا أن هناك ثلاث مستويات للأمن الغذائي تتمثل فيما يلي :

- **الأمن الغذائي المطلق :**

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي يشبه هذا المستوى لحد كبير الاكتفاء الذاتي كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي

[1] **العج العدالة، سهيلة شيخاوي**(نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية.. آفاق 2828 مجلة الباحث الاقتصادي العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم)،.ص 20.28

[2] مولاي كاهنة، مقران بحسيبة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، (**مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية تيزي وزو 2017)، ص 10

[3] عزت مل و كقناوي، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي،** (المؤتمر العاشر للاقتصاد بين الزراعيين 26سبتمبر 2002 القاهرة)،ص 18

- **الأمن الغذائي النسبي:**

هو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، و يعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة من أقطار على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا

و ضمان الحد الأدنى من ذلك الاحتياجات بانتظام.

- **الأمن الغذائي المحتمل:**

قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، و الذي يضمن للفرد أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة[1]

كما يمكن استخلاص مجموعة من العناصر الأساسية في تحديد الأمن الغذائي :

-توافر القدرة المادية و الاقتصادية للحصول على الغذاء

-توفر الغذاء الكافي و بصفة مستمرة لتلبية حاجيات الأفراد

-أن يكون الغذاء المحصل صحي و سليم و يلبي احتياجات الأفراد الغذائية اللازمة لممارسة نشاطاته اليومية

المطلب الثالث: المفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي

يتداخل مفهوم الأمن الغذائي مع عدة مفاهيم و مصطلحات مرتبطة به أو تتشابه معه سنبين أهم هذه المفاهيم :

[1] خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات**، (مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماستر العلوم السياسية جامعة 8ماي 1945 قالمة)، ص 18

• /الاكتفاء الذاتي:

هنالك تشابه كبير بين مفهوم الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي لذا من الضرورة التفرقة بين المفاهيم فالاكتفاء الذاتي هو : "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا "[1]

في هذا التعريف الاكتفاء الذاتي هو توفير و تامين السلع و الغذاء داخل الدولة الواحدة دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج ، كما يعرف أيضا بأنه :

"قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا .بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية .و يقصد بها قدرة الدولة على لاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد"[2]

و بالتالي فيمكن القول أن مفهوم الاكتفاء الذاتي مفهوم أضيق من الأمن الغذائي بحيث يعني اعتماد الدولة على مواردها في الحصول على الحاجات الأساسية و الغذاء دون الاعتماد على الخارج بينما يعني الأمن الغذائي قدرة الدولة على توفير غذاء كمي و نوعي لمواطنيها و بصفة مستمرة عن كريق الإنتاج المحلي أو اللجوء إلى الاستيراد و منه فالاكتفاء الذاتي نسبي و لا يعتبر ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في غالب الأحيان.

2/أمان الغذاء:

بسبب تزايد القلق على الموارد الطبيعية و الغذائية من المخاطر التي يمكن أن يسببها الاستخدام الغير العقلاني للمواد الكيماوية في الزراعة ظهر مفهوم أمان الغذاء الذي يهدف للوصول إلى غذاء امن صحيا ،تعرفه منظمة الصحة العالمية : بأنه" جميع الظروف

[1] السيد عبد السلام،مرجع سابق ،ص 73

[2] يوسفبنيزه، **محددات ومهددات الأمن الغذائي إلمنطقة العربية**، (جامعة باتنة 2018)، ص7

و المعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، و تصنيع، و تخزين، و توزيع، و إعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، و صحيا، و ملائما للاستهلاك الآدمي[1]"

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن قضية أمان الغذاء قضية أساسية ترتبط ارتباطا مباشرا مع صحة الإنسان كما يتضح لنا أنها تمر بجميع مراحل الإنتاج الزراعي وصولا للاستهلاك النهائي .

كما شهدت عملية الإنتاج الغذائي مراحل متعددة فالاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية حيث كان التوجه أساسا نحو تعظيم الإنتاج الكمي ليوفي احتياجات السكان، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية. وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، فأصبحت الأولوية للسلامة الصحية للغذاء وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي كذلك مما قد تسببه الاستخدامات الكيماوية في الزراعة الحديثة و الأضرار التي تنجم عنها[2].

3/الفجوة الغذائية:

" مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا و ما تحتاجه من الغذاء و بالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد و لا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ و يسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج "[3]

الفجوة الغذائية =الاستهلاك الغذائي –الإنتاج الغذائي المحلي

[1] السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 82

[2] محمد ولد عبد الدامي، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي مركز الجزيرة للدراسات الرابط: https://www.aljazeera.net تم زيارة الموقع يوم 2022/09/20، الساعة: 18:49

[3] عائشة بن النوي، **حقائق حول الأمن الغذائي في الوطن العربي للفترة الممتدة بين 2014-2018**، (جامعة باتنة1 2020)، ص9.

يشير هذا التعريف بان الفجوة الغذائية تعني الفارق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة لتلبية حاجيات الأفراد اليومية ، تقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي احتياجات الأفراد من المنتوجات الغذائية، و بين إجمالي المنتج المحلي، و كلما زاد الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية المستهلكة و ذات الطلب عليها، و إجمالي المنتوجات المنتجة و المصنعة، ذلك يدل على عدم قدرة الدولة على توفير و تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية، و هو ما يؤثر على ضعف الاقتصاد الوطني، ليكون الاستيراد هو البديل لسد الفجوة الغذائية.

إن مفهوم الفجوة الغذائية يتصل مع مفهوم الفجوة التغذوية لذلك يجدر بنا التفريق بينهما

الفجوة التغذوية: تعبر عن الجانب النوعي أي عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة و "تتعلق بالإنسان كشخص نوعية و قيمة الغذاء الذي يتناوله، و لهذا يشير على نقص في التغذية **(Under– nutrition)**، كما قد يعني سوءا في التغذية **(Mal– nutrition)** أو كلاهما معا"[1] .

الفجوة التغذوية: هي حصول الفرد على حاجياته الأساسية من الغذاء بنسب اقل من التي يحتاجه جسمه وسعرات اقل من المعدل الذي يحتاجه جسم الإنسان.

4/ التبعية الغذائية:

التبعية هي السيادة المنقوصة في مجال ما أو مجالات معينة أما التبعية الغذائية فهي

"عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، و تكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج لأن

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2010)، ص 56

أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة "[1]

يشير هذا التعريف بان التبعية الغذائية هي اعتماد الدولة على استيراد الغذاء من الخارج لسد احتياجات السكان و للحد من هذه التبعية يجب العمل على زيادة و دعم الانتاج المحلي من المواد الغذائية الاساسية .

[1] نفس المرجع ،ص54

المبحث الثاني : ركائز و مقومات الأمن الغذائي :

لكل مفهوم ركائز ومقومات يرتكز عليها سنذكر في هذا المبحث ركائز الأمن الغذائي وأهم المقومات الأساسية.

المطلب الأول: ركائز الأمن الغذائي :

يقوم الأمن الغذائي على مجموعة من الركائز تعد مراحل لتجسيد الأمن الغذائي نذكر منها:

1/توفر الغذاء:

هي المرحلة الأولى من مراحل تحقيق الأمن الغذائي وتتمثل في توفير السلع الغذائية لكافة السكان و المواطنين بما يضمن الاستجابة لكامل احتياجاتهم الغذائية، أي أن الاهتمام هنا ينصب على الكمية المعروضة من الغذاء بما يوافق الطلب عليه حيث يمثل توافر الغذاء كفاية، أي بالكميات اللازمة على المستوى الكلي و على أساس ثابت الشرط الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي

2/ وجود السلع الغذائية بشكل دائم:

في هذه المرحلة تمثل ضمان تواجد المواد الغذائية و سهولة وصولها للمواطن بشكل ملائم و بصفة مستمرة ويتغير الاهتمام من الكم إلى النوع أي يصبح التوجه نحو جودة و نوعية السلع الغذائية بما يناسب الاحتياجات الأساسية لجسم الإنسان ، مع إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كل الأوقات دون أن يكون المواطن أمام مخاطر فقدانه بسبب أزمات اقتصادية أو بيئية ،لكي يصل السكان و الأسر و الأفراد إلى الأمن الغذائي يجب أن

يكون لهم القدرة على الوصول للغذاء الملائم في كل الأوقات و بصفة ملائمة و مستقرة ، ثم بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة و هي مرحلة الاستهلاك. [1]

3/ أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين:

حصول المواطن على حاجياته من الغذاء يجب أن يكون الدخل مناسب مع أسعار الغذاء ،كما قد بدأ التركيز في هذه المرحلة على الأبعاد الصحية للغذاء أم بما يعرف بأمان الغذاء و تعني هذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع ، أي تقليل الفارق بين الدخل الفردي و أسعار السلع و هذا يتم إما برفع الأجور أو بتخفيض الأسعار و هذا يرجع إلى القرارات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي .

المطلب الثاني : مقومات الأمن الغذائي :

بناءا على ما ذكر سابقا من المفاهيم يمكن ذكر مقومات الأمن الغذائي التي تتمثل في الموارد الأساسية للدولة كالموارد المائية و الأراضي الزراعية و الغابات و الموارد البشرية و خصائص الدولة الجغرافية من مناخ و تضاريس و وفرة الثروة الحيوانية و امتلاك التكنولوجيا الحديثة والمقومات الإنتاجية و القدرة الشرائية و الإدارة الرشيدة ، سنبين في هذا المطلب أهم المقومات الأساسية :

1/الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أهم المقومات الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي ،و تعد قضية أمنية و سياسية بالدرجة الأولى بحيث تسعى معظم الدول بكل ما لديها للحصول و السيطرة على

[1] عبلي مكيد، فريدة بن عياط، **وضعية الأمن الغذائي الجزائري و مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، (**دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة بين 2002-2013 جامعة المدية)، ص2

مصادر المياه لتوسيع و تنمية الأراضي الزراعية بهدف إنتاج اكبر قدر من المواد و تلبية الحاجيات الأساسية من الغذاء للأفراد

إن هناك ارتباطا وثيقا و واضحا بين الأمن الغذائي و الأمن المائي اللذان يعتبران من أولويات الأمن القومي للدول باختلاف مكانتها أو مواقعها و لا يمكن الفصل بينهما تماما يعتبر الجفاف ونقص المياه من أكبر مهددات الأمن الغذائي عند الحديث عن الأمن الغذائي و الأمن المائي فإن هنا كإشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة و التحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ما هو متاح بأفضل السبل بهدف تحقيق الأمن الغذائي[1].

2/ الأراضي الصالحة للزراعة:

ابرز مشكلات العجز الغذائي لا تحل إلا بالاستثمار في القطاع الزراعي و تعد الأراضي الزراعية من أهم المقومات الأساسية و المهمة في المشاريع و القطاعات الزراعية و الفلاحية، و في حالة ندرتها يجب العمل على سياسات و مشاريع من اجل استصلاح الأراضي، و الحزم في محاربة التصحر و الجفاف و كل المخاطر التي تهدد الأراضي الصالحة للزراعة و حماية الغابات و المحميات الطبيعية و الاستثمار في الأراضي الصالحة للزراعة و استصلاح الأراضي

3/ الثروة الحيوانية:

إنّ الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية (اللحوم و الألبان....) و بالتالي فهنا كضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات و الحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، و على صعيد الثروة البحرية من الأسماك و المنتجات البحرية

[1] مروة مزور، **الامن الغذائي في الجزائر 2008-20017**، (مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة)، ص 18.

عبر السعي لزيادة الثروة السمكية و البحرية، و عصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية :

"توفير الحاجات الغذائية للإنسان، وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول، والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهنا كصناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية.

4/ الإدارة الرشيدة:

إدارة الموارد الغذائية و منهجية الاستثمار و التخزين، هي عمل رئيسي في الحفاظ على الموارد الغذائية، وهنا نشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الإسراف، وإنتاج علاقات التبادل و التعاون التجاري، وزيادة الإنتاج بالإضافة إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية:

- قوة العمل.
- التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية.
- الموارد البشرية.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي وشروط تحقيقه :

توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية بشكل دائم، تعد أهم شروط بقاء الإنسان و استمرار يته كما أنها هدف رئيسي تسعى كل الدول لتحقيقه لاعتبارها الركيزة الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد من أهم المشاكل التي تواجهها الدول النامية لكونها ظاهرة معقدة لها أبعاد متعددة، سنحاول في هذا المبحث ذكر أهم أبعاد الأمن الغذائي و شروط تحقيقه.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي :

يعد الأمن الغذائي ظاهرة مركبة تتميز بالتعقيد حيث تتشابك في وجودها الأبعاد التي لها علاقة مباشرة بها سنتناول في هذا المطلب أهم الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي :

أولا : البعد السياسي :

يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي فالدول القوية تستخدم الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية و الدول التي لم تحقق اكتفائها الذاتي من الغذاء بهدف التأثير على قراراتها السياسية خاصة كون هذه الأخيرة تعتبر مستورد رئيسي للغذاء وهو ما يعرف بالتبعية الغذائية و تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراد هو فئاته دون استثناء و يكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها و التي تجسد إرادتها و مسؤوليتها في تحقيق الأمن الغذائي و التخلص من الأزمات الغذائية و المجاعة التي تعاني منها الدول الفقيرة، كما أن التكامل بين ما كل تزخر به الدولة من موارد بشرية و مادية من أراضي زراعية و موارد مائية باعتبارهم أبعادا أساسية للأمن الغذائي لا

يتحقق إلا بجملة القرارات السياسية و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصفة عامة و التنمية الزراعية على وجه الخصوص[1]

[1] سلاطينه بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وليعاده، (**قسم علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص18.

تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي فحسب بل يجب أن تتوفر للدولة استراتيجيات فعالة و إرادة سياسية من اجل تحسين و تطوير النتاج و تحقيق الأمن الغذائي وذلك بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية و خارجية لترويج السلع الغذائية و فتح أبواب الاستيراد و التصدير في إطار التبادل الدولي و ذلك من اجل تأمين ما يحتاجه الشعب و من جهة أخرى، إعطاء قيمة للأرض، أو العمل فيها و العامل بها، وبالتالي هكذا يكون التدخل العقلاني للدولة بتكريس الديمقراطية و فسح المجال أمام الشعب للتأثير في القرارات الاقتصادية السياسية و تنفيذها من اجل تحقيق الأمن الغذائي بتأطير من الدولة و الجهات المختصة بالقطاع الزراعي[1]

.

البعد الاقتصادي :

ان للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما و نوعا وفق ما يستدعي هالوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض و الزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية و الكيفية

ارتباط عالم الأرض و الزراعة بعلم البيولوجيا و علم الحيوان و البيطرة و غيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها "إلى أقصى حد ممكن على نظاما الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل)و مخلفات المحاصيل و السماد الحيواني و البقول و الأسمدة الخضراء و المخلفات العضوية

[1]محمد مقبل ناصر العليمات، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي و آثاره على الدولة القطرية العربية 200-2005، (**معهد بيت الحكمة رسالة ماجيستير تخصص علوم سياسية)، ص58

للزراعة و الأساليب البيولوجية كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية و طبيعتها و توفير العناصر الغذائية للنبات و مكافحة الحشرات و الآفات الأخرى، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، و عليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتل العالم الأرض الزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعنى به "تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج

الزراعي و المهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على "تكثيف إنتاجية عنصر العمل و رأس المال، من عوامل التكثيف الزراعي ، أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة : رأس المال، اليد العاملة، أو المورد البشري و أخيرا الأرض الزراعية بسعتها و نوعية الأرض، فالأمن الغذائي اقتصادياً هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة

كذلك يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان السياسية للأمن الغذائي و من المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة و توظيف أفراد المجتمع وبالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد و الصحة و مسيرة التنمية الاقتصادية وعليه من خلا لتلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

[1] نفس المرجع، ص55

البعد الاجتماعي :

يهدف هذا البعد إلى إبراز مبدأ حق من حقوق الإنسان المعروفة عالميا، ذلك أن الغذاء يعد حقا من حقوق الإنسان منذ وجوده على الأرض و لولاه لما استمرت الحياة، و في هذا المقام صارت مسألة تحقيق الأمن الغذائي هي الوجه الثاني لحق الغذاء، أي أن تحقيق الأمن الغذائي يعد الطرف الثاني من معادلة تعبر عن قدرة الدولة على إعطاء كل مواطن يقيم على ترابها حقه في الغذاء.

البعد الديمغرافي: يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجد هو لأجله ذات هو بقائه، لذا فقد عدد الأساليب أو الطرق منذ وجوده الاجتماعي و طورها تبعاً للظروف التي يعيشها و التي يتوقع حصولها، ثانياً أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج أو التيسير (فهما عمليتان أساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية) و أما عن القطب الثالث وهو الأهم لان الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية؛ لأنه المحدث الأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحاً بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعاً ملحوظاً بمعدل بلغ تقريباً حوالي 3% سنوياً عام 2000.

من ناحية أخرى فان هذا التزايد رافقته مشكلة الهجرة الريفية داخل البلد بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل وهذا التغير في التوزيع السكاني يؤثر سلبا على الأراضي الزراعية و إهمال القطاع الزراعي في المناطق الريفية، ومن هذا نستنتج أن البعد الديمغرافي بالزيادة الكمية والنوعية له تأثير كبير ومباشر على الأمن الغذائي.

البعد الثقافي: إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه يتطلب قرارا سياسياً أو أمرا واجب للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه؛ لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض و العمل بها و قيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة و التي وجب على الدولة المشاركة فيها[1].

المطلب الثاني: شروط تحقيق الأمن الغذائي :

يتحقق الأمن الغذائي من خلال اعتماد الدولة مجموعة من الإجراءات و الممارسات التي تقوم بها الدولة في إطار سد الفجوة الغذائية و التصدي للجوع و الفقر و تنمية القطاع الزراعي بزيادة الإنتاج و تحسين التغذية ،سنبين في هذا المطلب أهم الشروط اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي

1. الاستثمار في الزراعة المستدامة :

يعد تكثيف الاستثمار في الزراعة الشرط الأساسي الذي لا بد منه باتجاه تحقيق الأمن الغذائي، إذ لا يمكن تلبية كل الاحتياجات الغذائية للمواطنين بشكل دائم و مستمر إلا من خلال تكثيف و زيادة الاستثمار الزراعي؛ وهو ما يتوقف بشكل كامل على مدى ملائمة شروط الاستثمار في القطاع، وعلى مدى مساهمة بيئة الاستثمار أو مناخ الأعمال بصفة عامة في رفع النتاج التكثيف المستدام الذي توصي به منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة يساعد في زيادة الإنتاج الغذائي و استقراره كما يساهم في حفظ الموارد الطبيعية ، في هذا الإطار و وفقا لتقديرات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، فسيكون على الدول

[1] سلاطنية، مرجع سبق ذكره، ص18.

النامية تحقيق متوسط استثمارات زراعية بقيمة 209 مليار دولار سنويا، حتى تتمكن من مقابلة تأمين الاحتياجات الغذائية للمواطنين والسكان[1]

2 .حفظ الموارد الطبيعية و التمكين من رفع الإنتاجية

احد أهم التحديات التي تواجهها الدول في سبيل تحقيق المن الغذائي هو حفظ قاعدة الموارد الطبيعية الموجهة للقطاع الزراعي ،و تعزيز قدرتها الإنتاجية، و إيجاد نظم للزراعة تحقق النمو الزراعي و تمكن من رفع الإنتاج و استدامته [2]

لسد الفجوة الغذائية و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية يجب التوجه نحو استخدام تقنيات الزراعة الحديثة ونظم زراعية دقيقة, إضافة إلى منهجية الزراعة العضوية التي تقلل من استخدام المياه و المواد الكيماوية و تحافظ على الموارد الطبيعية

3 توسيع نطاق الحصول على الغذاء :

تشير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة إلى أن الدول التي تسجل معدلات نمو اقتصادي حسنة، بإمكانها التصدي للأسباب الأساسية للجوع و سوء التغذية .إذ بإمكان هذه الدول تحقيق نتائج عالية في مستويات التغذية ، من خلال تعزيز الاستثمار في البنى التحتية و القواعد الهيكلية الزراعية و تحفيز الاستثمار و بذلك توسيع الإنتاج، كما أن تكوين الشباب على الاندماج في العمل الزراعي يؤدي إلى توفير مناصب شغل و تحسين دخل الأفراد مما يساهم في تمكين المواطن من الحصول على الغذاء الكافي.

4 الاستفادة من العلوم و التكنولوجيا :

[1] احمد دبيش، مروة بوقادوم ،(الأمن الغذائي تجد و رهان مجلة إبعاد اقتصادية جامعة البليدة 2)، ص39.
[2] نفس المرجع، ص45.

يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي في العالم و خاصة إفريقيا و تشير التوقعات المستقبلية إلى نتائج أسوأ كما يفقد العالم جزء كبير من الأغذية المنتجة بسبب الآفات النباتية ، لذا باتت الحاجة ملحة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة لنشر الوعي و المعرفة بين المزارعين و الاستفادة من العلوم بشكل فعال ،تتطلب هذه المهمة إقامة روابط فعالة بين المنظمات العلمية الدولية والإقليمية والوطنية مع المزارعين و يجب أن يتم إيجاد الحلول فيما بين الباحثين والمزارعين بحيث يتسنى مواجهة التحديات المتعلقة بقدرة المحلية على الصمود بطريقة تراعي اعتبارات الطلب وتتطلب معارف مكثفة[1]

يمكن للتقنيات الرقمية أن تساعد في تحقيق الأمن الغذائي. إذ يمكن للأدوات الرقمية لرصد المخاطر المناخية تحديد الصدمات المناخية قبل وقوعها، وتسهيل الاستجابات لبناء القدرة على المواجهة. ويمكن لشبكات الري الآلية، وأجهزة استشعار التربة، والطائرات بدون طيار تعزيز كفاءة الإنتاج و تحسين استخدام الأغذية و سلامتها من خلال الرصد الفعال للمخاطر التي تحدق بها .

5 توسيع التجارة و فتح الأسواق الخارجية :

تحريرا الأسعار و الأسواق و التجارة الخارجية من اجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي و حل مشكلة الغذاء و الأزمات الغذائية العالمية ، ينبغي أن تتعاون كافة البلدان في اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لمشكلة إضفاء الاستقرار علي الأسواق العالمية وتشجيع الأسعار المنصفة والمجزية عن طريق ما يناسب من الترتيبات الدولية، ولتحسين الوصول إلي الأسواق عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إزاء المنتوجات

[1] أولويات السياسة العامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا بحلول عام 203، الرابط:https://blogs.worldbank.org/ar/voices/policy-priorities-achieving-food-and-nutrition-security-africa-2030 تم زيارة الموقع: يوم 2022/09/08، الساعة:19:08.

التي تهم البلدان النامية لتسهيل وصول الغذاء ، ولزيادة حصيلة الصادرات ، ولتسهيل تنويع هذه الصادرات، ومن أجل القيام في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بتطبيق المبادئ المتفق عليها في إعلان طوكيو، بما في ذلك مبدأ عدم المعاملة بالمثل و المعاملة الأكثر رعاية[1]. كما يمكن لمنصات التجارة الإلكترونية دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة وتمكينهم من القضاء على تكلفة المعاملات التي تتعلق بتحديد الطلب وتحديد الأسعار وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات كذلك تنمية التجارة البينية و القدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية و الخدمات بين الدول النامية، مثل إقامة سوق عربية مشتركة و لهذا فإنّ أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، لا بد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة هدفا و غاية لها، و تحديد هذه الغاية يكون انطلاقا من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة انعدام الأمن الغذائي، والرغبة في إيجاد حل جذري و دائم لها[2]،

إذ يمكن للتنمية الزراعية في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان الفقيرة للحد من الفقر و سوء التغذية.

[1] **الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية**-https://www.ohchr.org/ar/instruments mechanisms/instruments/universal-declaration-eradication-hunger-and-malnutrition تم زيارة الموقع يوم 2022/09/02 الساعة 03.00

[2] نفس المرجع

خلاصة الفصل الأول :

مشكلة الأمن الغذائي و توفير الغذاء هي مشكلة قديمة عالجها العديد من الباحثين و المفكرين، و تحظى باهتمام كبير من قبل الدول و صانعي القرار في ظل الطلب المتزايد على الغذاء، حيث تعد هذه الأخيرة المسئول الرئيسي لتوفير الغذاء للمواطن من خلال وضع سياسات و استراتيجيات كفيلة لضمان الأمن الغذائي القضاء على مشكلة الجوع و سوء التغذية.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر عاملا مهما و أساسيا من الناحية الاقتصادية، و عرف مجموعة من التغيرات و سلسلة من الإصلاحات كما يمكن للتنمية الزراعية في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي الجزائري لا سيما في البلدان النامية للحد من الفقر و سوء التغذية ، و لذلك يجب النهوض به من أجل تحقيق النمو الزراعي و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الأول: مقومات ومعوقات الأمن الغذائي في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى تحسين القطاع الزراعي بشقيه الحيواني النباتي بصفة عامة والموجه منه إلى إنتاج الغذاء و ذلك من خلال التخلص من المشاكل و المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وسنتطرق في هذا المبحث إلى مقومات ومعوقات الأمن الغذائي

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي في الجزائر :

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي و المتمثلة في الموارد الأرضية الطبيعية و الموارد الاقتصادية الزراعية و معطياتها الإنتاجية سواء على صعيد الإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني، زيادة الإنتاج يقابله تحقيق للأمن الغذائي فعلاقة الأمن الغذائي و القطاع الفلاحي علاقة طردية أي كلما تحسنت الأوضاع الفلاحية تحسن معها الأمن الغذائي.

1. **الموارد الأرضية الطبيعية:**

- **الأراضي الزراعية** : و تعد الأرض من أهم مؤشرات القطاع الفلاحي و عامل أساسي من شأنه دعم و تعزيز العملية الإنتاجية الزراعية، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى توفير و توسيع مساحتها الصالحة للزراعة حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منها 45.35 مليون هكتار مستغلة في القطاع الزراعي حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2019 نقسمها إلى أراضي زراعية مستعملة أي صالحة للزراعة و أراضي قابلة للزراعة يمكن استصلاحها و أراضي دائمة من مساحات مطرية و مسقية وأراضي متروكة غير مستغلة سنوضحها في الجدول الأتي :

جدول يوضح استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	الأراضي المتروكة	مساحة الزراعة الكلية
2014	8465040	7469481	995559	35085.55	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	35235,29	43771755
2019	8582579	4115316	1040190	80101.01	42543700

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب الكتابالسنويللإحصاءاتالزراعيةالعربية 2019

- **الموارد المائية:**

تتكون الموارد المائية في الجزائر من موارد تقليدية كمياه الأمطار و الأحواض الجوفية و المياه السطحية، و موارد غير تقليدية كالتحلية و تصفية مياه الصرف الصحي و الزراعي . و تشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية و المجاري الطبيعية و الينابيع و الأودية، بحيث تختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى[1].

2. الموارد الاقتصادية الزراعية :

[1] حاروش نور الدين، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، (جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012)، ص 65

الإنتاج النباتي : يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الحاجيات الأساسية من الغذاء و تحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرًا و العكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج

- **الحبوب:** تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، و ذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد .و لهذا فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد، ويضع الأمن الغذائي للسكان فيخطر، بحيث أن الجزائر تساهم بنحو % 11 من مجموع مساهمة الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج القمح و % 22 فيما يخص إنتاج الشعير و تضم مجموعة الحبوب عامة كل من القمح الصلب و القمح اللين، و الشعير و الخرطال و الذرة بأنواعها[1].

وأوضحت إحصائيات مديرية الدراسات والاستشراف بالجمارك أن الواردات من الحبوب التي مثلت 34،15 % من الفاتورة الإجمالية للواردات خلال الفترة الممتدة بين يناير إلى سبتمبر 2019 قد سجلت انخفاضا ب 290 مليون دولار أي بنسبة 12،06 %

أضاف ذات المصدر أن هذا المؤشر التنازلي للواردات من الحبوب مرشح للاستمرار في المستقبل بتشجيع من إنتاج وطني كبير حقق خلال حملة 2018-2019 سيما من مادتي القمح الصلب والشعير[2].

- **البقول الجافة و المحاصيل الزراعية:**

[1] فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** (جامعة برج بوعريريج الجزائر 2012)، ص49

[2] https://www.commerce.gov.dz/statistiques/cereales-baisse-de-plus-12-des-importations-durant-l، تم زيارة الموقع : 2022/08/10، الساعة: 20:36.

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في حياته اليومية و لهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أن زيادة إنتاج أين و عمن ها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي تضم البقوليات كل من الحمص،العدس، الفول الجاف...

الشكل رقم 02: يبين انتاج البقوليات والحبوب في الجزائر 2000 _2017

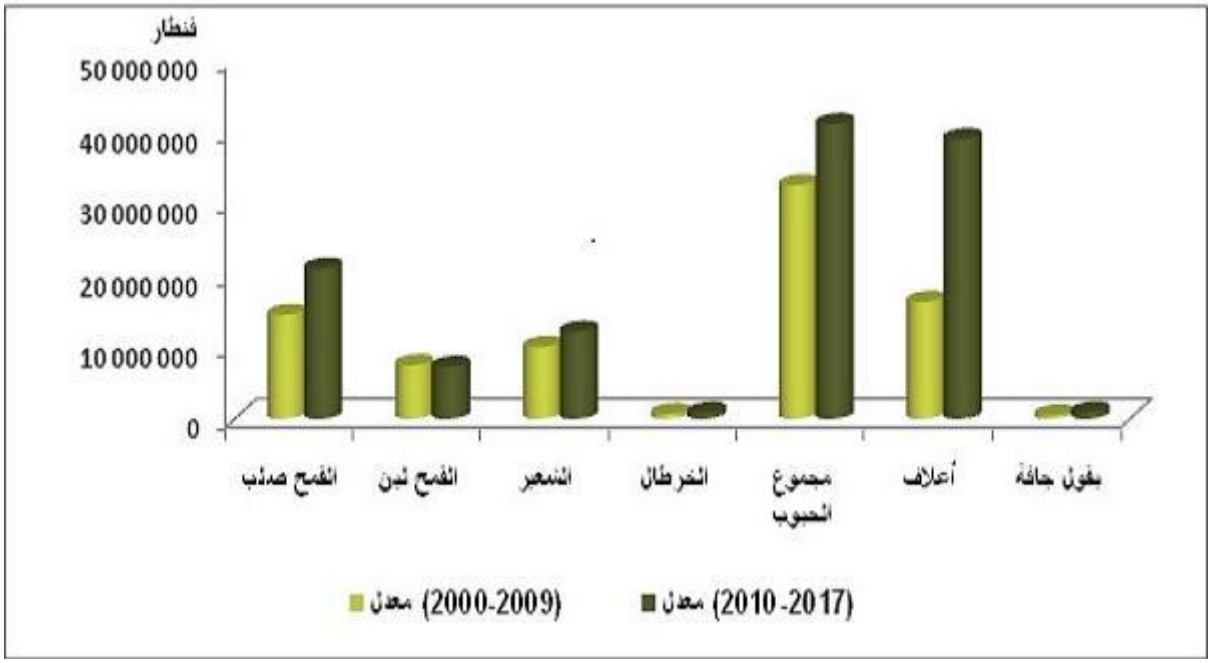

المصدر :الإحصائيات الفلاحية على الموقعhttp://madrp.gov.dz/

نلاحظ من خلال الشكل أن المحاصيل الزراعية كالقمح و الشعير تحتل مكانا إستراتيجيا في المجموعة الغذائية و في الاقتصاد الوطني خلال الفترتين(2010-2017) (2000-2009) يشتغل القمح الصلب و الشعير نسبة% 22 من إجمالي المساحة للمحاصيل

3200930 هكتار سنة(2000-2009)، أما سنة (2010-2017) بلغت معدل المساحة 33.222.12 هكتار بزيادة 6 % مقارنة بالفترة التي سبقتها[1].

• الخضر والفواكه:

يحضى إنتاج الخضر و الفواكه في الجزائر بأهمية متزايدة و ذلك لارتفاع الطلب عليها بسبب زيادة عدد السكان و التغير في النمط الاستهلاكي فالخضر و الفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام فقد عرفت مجموعة الخضروات و الفواكه في الجزائر تصاعدا في المساحات، و الإنتاج، و الإنتاجية ومن أهم أسباب هذه الزيادات هو اهتمام القطاع العام و القطاع الخاص بزراعة الخضر لأن مداخلها كانت محفزة نظرا لارتفاع أسعارها في السوق الداخلية، و حرية تسويقها مقارنة بمحاصيل الحبوب[2].

- **الإنتاج الحيواني:**

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، و أهمما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي : الأبقار، الماعز، الخيول، الإبل، الدواجن، الأسماك، أهمها المواشي و الأغنام التي تتربى خاصة في الريف الجزائري، و تأتي بعدها الأبقار التي تلاقي تشجيعا كبيرا من أجل إنتاج البلاد من مشتقات الألبان أما إنتاج الصيد البحري، فلا يزال بعيدا عن تحقيق الآمال المعقودة عليه، على الرغم من إمكانيات السواحل الجزائرية و غناها بالثروة السمكية[3].

مروة مزوز، **الأمن الغذائي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 65

[2] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، (دراسة تحليلية و سياسات علاجها أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية)، ص95

[3] مروة مزوز، **الامن الغذائي في الجزائر2008-2017** (مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية)، ص 68

الشكل رقم03:إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

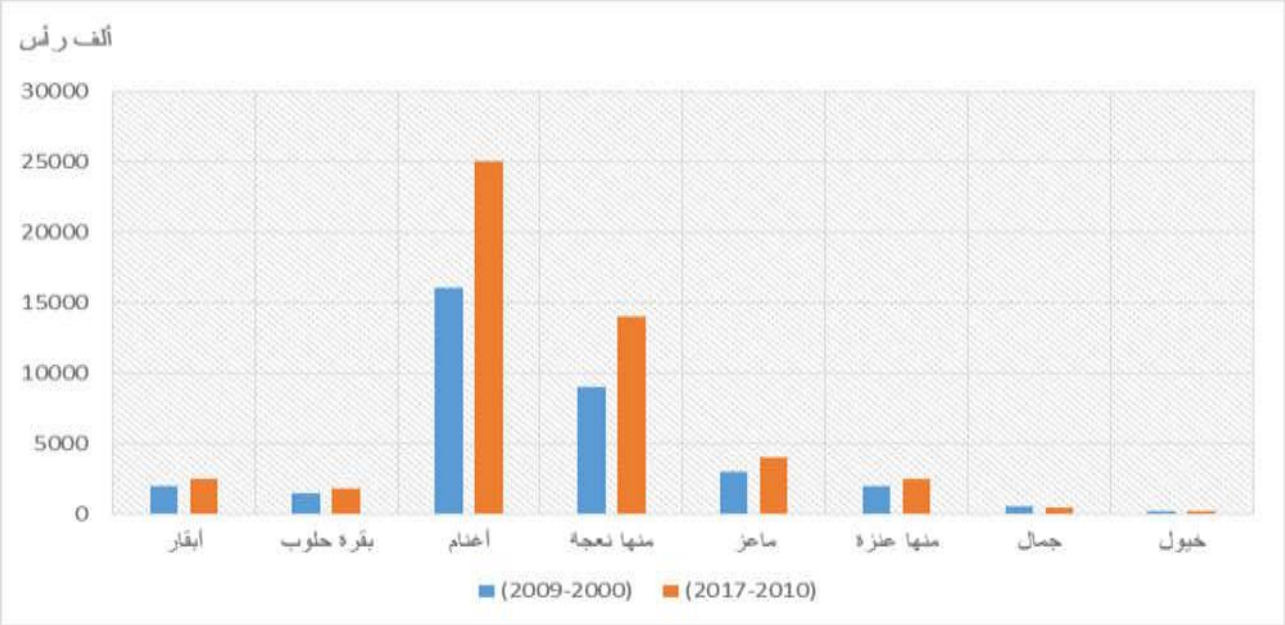

المصدر: فرح بن سالم واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر جامعة برج بوعريريج مخبر الدراسات و البحوث في التنمية الريفية. ص57

تمارس في الجزائر5 أنواع أساسية لتربية المواشي هي: الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل والخيول و ما نلاحظه من الشكل أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي، خاصة الأبقار و تمثل الأغنام78 %من مجموع الماشية خلال الفترة 2010-2017 ب26.4 مليون رأس و يأتي الماعز في المرتبة الثانية % 02 أي 22 ملي و رأس، تليها الأبقار التي تبلغ 0.9 مليون رأس بنسبة % 1 من مجموع المواشي

المطلب الثاني: معوقات الأمن الغذائي في الجزائر :

حذرت دراسات حديثة بشأن الأمن الغذائي في الجزائر من مخاطر استمرار البلاد باللجوء للأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية و هو ما يساهم في تفاقم التبعية الغذائية للخارج فواردات الغذاء المكثفة للجزائر ترهن أمنها وصناعتها الغذائيتين و كذلك تمدد اعتمادها الشبه كلي على النفط في ضمان غذائها ،كذلك توجد عوامل أخرى وراء عدم تحقيق الأمن الغذائي سنذكرها في هذا المبحث

1. مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الارضية الطبيعية :

تنحصر مثل هذه المعوقات الطبيعية التي تقف عائقا أما تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة و المساحات المزروعة و المياه المتاحة ....الخ .

و يمكن تقسيم هذه المعوقات كالاتي :

مشاكل تتعلق بنوعية الموارد الأرضية :

تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، و تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و استدامة غطائها، و تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل الصدارة فيذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، و تفتت و تبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد

المائية، و هذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج و الإنتاجية.[1]

مشكل تملح التربة :

تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي و مثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب و تتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء كالأملاح الأكثر ذوبانًا من كبريتات الكالسيوم و يحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللاّزمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة و تسمى هذه التربة المتأثرة بالأملاح و تتصف بانخفاض إنتاجيتها.

التصحر :

تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ تحضر الدراسات من خطر التصحر، و مما يزيد من مخاطر التصحر أن المزارعين في المناطق الجافة و المحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها في زيل و فالغطاء النباتي عنها و يحرثونها حرثًا عميقا عدّة مرات، هذا يعرضها للتعرية و انجراف التربة بواسطة الري حفيح الأتي الموسم الجاف و بواسطة المياه الجارية من فيضانات و سيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة تتعرى الأرض و تتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية، أما في المناطق الزراعية المروية فيؤدي إسراف المزارع في أراضيهم و استعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة[2].

[1] **فوزية غربي** مرجع سبق ذكره، ص251
2 مقراني كاهنة مرجع سابق ذكره ، ص56

أضف إلى ذلك زحف الرمال على الأراضي الزراعية بفعل الرياح التي تجمع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، حيث تتعرض لهذا الخطر بعض الواحات والاراضي الزراعية، مثلما تعرض له أغلب الطرق المعبدة و السكك الحديدية في منطقة الجنوب.

مشكلة الجفاف:

تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينات تحديدًا موجات متتابعة من حالات الجفاف شكلت حالة شبه مستمرة من الجفاف أحدثت ضررًا بالغًا بالزراعة و الفلاحين في كثير من المناطق فقد تزامن معم وجة الجفاف تقلبات حادّة و تذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي و بخاصّة في مجال الحبوب، كما ألحق الجفاف أضرارًا بالغة بالأحوال الاقتصادية و المعيشية لأعداد كبيرة من المزارعين، مما اضطره لترك العمل الزراعي كما أدت موجات الجفاف المتلاحقة إلى زيادة المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية، كما أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعة بحيث أجبرتها على مراجعة خططها و متطلباتها تنفيذها[1]

2. **مشاكل الموارد المائية:**

يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية:

الموارد المطرية :رغم اتساع الرقعة الجزائرية و التي تقدر بحوالي 2.4 مليون كم2 إلا أن 93 % من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا و الجنوب، و تساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد و التي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي

[1] نفس المرجع، ص45

تسقط عليها نحو 192 مليار م 3 بنسبة % 9الموارد المائية في الجزائر محدودة و موزعة بطريقة غير عادية و قد زادت الوضعية سوءا، خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف و التلوث و سوء التسيير و إذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر بـ 19 مليار متر مكعب في السنة، فإنه بالمقابل نحصل على حوالي600 متر مكعب للفرد سنويا،

الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية و الأنهار وتقدر المياه السطحية بين9.8 مليار م 3 /السنة و 13.5مليار م 3 /السنة موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب.

الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير،90.000 ينبوع و 23.000بئر عميق، و قدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م3 في السنة و تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض.[1]

بخصوص ندرة المياه بصفة عامّة في الجزائر يحذّر المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تقريره لسنة 2005 بالقول إن المياه ستصبح مشكلا أساسيًا في الجزائر بين سنتي 2010 و 2025 حسب البعض بالنظر للتزود بالمياه الذي لا يلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك، كما يعتبر مشكلا لتلوث والتملح من المخاطر التي تهدد الموارد المائية في الجزائر من أنهار و آبار و ينابيع سطحية و جوفية[2].

من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية كما تعتمد معظم المساحات الزراعية في الجزائر على مياه الأمطار و ذلك رغم ندرتها و

[1] محمد هاني، **قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الافاق**، (جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية 2021).
[2] ساعو باية، سيار زبيدة، **رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**،2021، ص 14 15

تذبذب سقوطها خاصّة أنّ الجنوب أقل بكثير من المناطق الداخلية و الشمالية من حيث المياه السطحية

3 .مشاكل و معوقات تكنولوجية.

تعتمد الدول النامية في إنتاجها على تكنولوجية بسيطة و تقليدية و العمل اليدوي أو الحيواني، مما يؤدي إلى انخفاض معدل إنتاجها. كذلك نقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتخلف أساليب العمليات الزراعية، و ضعف البحث العلمي و الإرشاد الزراعي.

فالتكنولوجيا تلعب دورًا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج فكلما زاد تطور الوسائل التكنولوجيا زادت معدلات الانتاج والانتاجية والعكس صحيح.

مستلزمات الإنتاج:

تلعب مستلزمات الإنتاج دور فعال في تحديد كمية الإنتاج الزراعي و نوعيته و حجمه منها البذور المحسنة، الأسمدة، و المبيدات و المعدات اللاّزمة من جرارات و حصادات وما إلى ذلك، لكن قد نجد المشكل أن البذور المستخدمة لا تتناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدل الأمطار و الأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل .كذلك بعض المناطق تواجه مشكلة ملوحة الأرض المروية و عدم حصر الأراضي و الاحتياجات السماوية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع و الكميات اللاّزمة[1]

العتاد الفلاحي:

يتمثل العتاد الفلاحي في الجرارات و الحصادات التي يجب توفرها لتحسين الأداء الزراعة، و إذا كان كانت الجزائر تبذل جهودًا كبيرة في اقتناء المعدات و الآلات الزراعية فيبدو أن هناك تناقضًا واضحًا في سياستها، إذ تستورد إعداد ضخمة سنويا من العتاد

[1] فوزية غربي، نفس المرجع، ص15.

الفلاحي ولا يرافقها وضع برامج واضحة لبيعها بسبب غلائها. كما يصعب على الفلاح البسيط اقتناءها لغلاء أسعارها ،كما تعاني حضيرة العتاد الفلاحي و خاصة الجرارات من ارتفاع معدل العطالة بسبب قدم العتاد الفلاحي و عدم توفر قطع الغيار و نقص العناصر الفنية اللازمة لتشغيل و صيانة الآلات الزراعية و منه سيكون سبب من أسباب تدني الإنتاج و الإنتاجية.[1]

[1] عيسى بن ناصر طوش مشكلة الغذاء في الجزائر ص 245

البذور المحسنة :

تساهم النوعية الجدية للبذور فيرفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية، يعاني الإنتاج الزراعي الجزائري من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي.

كما أن المستورد منها أحيانا يكون غير ملائم أو أنه من النوعية الرديئة إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تم استيراده، هنا تلعب مراكز البحوث الزراعية و المزارع النموذجية دورًا مهمًا في توفير الأصناف و البذور الملائمة غير أنها تبقى دائما في حاجة إلى المزيد من الدعم. و رغم أهمية الأسمدة المعدنية فإن كثافة استعمالها في الزراعة الجزائرية لا زالت متدنية و خاصة في الاستغلاليات الزراعية الخاصة ذات المساحة الصغيرة، و محاصيل الحبوب.

4-مشاكل البحث العلمي و الإرشاد الزراعي:

البحث العلمي:

يعد البحث العلمي من أهم مراحل العملية التكنولوجية، نظرا لما يتيحه من مصادر للمعلومات و المعارف .و يعتبر وجود البحوث العلمية الكفؤة و القادرة ركيزة أساسية و

ضرورية لنجاح التكنولوجيا الحديثة، و هو أمر ينطبق على التنمية الزراعية ربما أكثر مما ينطبق على العملية الصناعية، نتيجة لارتباط الزراعة بالبيئة المحلية من تربة و مياه ومناخ[1] البحث العلمي في مجال الزراعة في الجزائر يبدو و كأنه يعمل دائما في حلقة مفرغة إذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين لا تراوح مكانها و لا تلقى أذانًا صاخية تستمع لما يطرح و تحاول إيجاد الحلول .و هذا ليسمحض صدفة، و إنها نتيجة منطقية للدعم المتواضع جدًا و الذي تخصصها لجهات المعنية للباحثين، فمن خلال المعطيات المتوفرة يتبين لنا أن عدد الباحثين في القطاع الزراعي قليل جدًا مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر .كما أن نسبة تمويل هذا النشاط لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الخام و ذلك ما ينتج عنه تاخر كبير في قطاع الزراعة فنجد اصناف قديمة من القمح لا يزال استيرادها و زراعتها في الجزائر ولا ننتج اي نوع من بذور الحبوب و معظم بذور الخضر و الفواكه ، ضف على ذلك المنهجية العلمية في توزيع مختلف أصناف البذور و المزروعات على المناطق المناخية للبلاد، و حتى الأمراض المعروفة منذ زمن بعيد لم يتم القضاء عليها[2]

الإرشاد الزراعي:

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة و صلبين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى من مزارعين ومنتجين، الفائدة العلمية من البحوث لا يمكن اعتبارها مكتملة إلا عندما يتبنى الزراع التكنولوجيات الجديدة التي تتوصل إليها البحوث، و أن يثمر هذا التبني في شكل زيادة ملموسة في الإنتاجية و في الدخل فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض و تحسين تكلفة الإنتاج و النوعية و التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين

[1] نفس المرجع ص 254
[2] مقراني كاهنة، مرجع سبق ذكره، ص 58

الزراعيين و تحديدها و نقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها و تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. إن تبني الزراع للتكنولوجيات الجديدة. يستلزم أن يعلموا بها، و أن يتشكل لديهم اهتمام بها، و أن يجربوها و يثقوا فيها .و يعتمد النجاح في هذا على توصيل المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة إلى الزراع، فمن دون وصول هذه المعلومات إلى الزراع واستحواذهم عليها بصورة واضحة لا يكون هناك تبن لتكنولوجيات جديدة[1].

[1] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص28.

المبحث الثاني: المخططات التنموية و السياسات الزراعية في الجزائر :

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وضعت حزمة من السياسات و البرامج التنموية بغية تطوير قطاع الفلاحة و الهياكل الريفية والوصول إلى الأهداف المرجوة سنركز في هذا المبحث على أهم هذه البرامج و السياسات الزراعية

المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم التنمية الزراعية :

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم لما له من انعكاسات على استقرار الدول واستقلاليتها وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والقومي، ولقد حظي القطاع الفلاحي في الجزائر بأهمية بالغة، اتضح ذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة لدعم التنمية الفلاحية منذ التسعينيات سنركز في هاا المطلب على اهم هذه السياسات و البرامج

1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

تحت شعار تحقيق الأمن الغذائي قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مؤسسات من أجل دعم مختلف النشاطات الفلاحية والصعود بالقطاع الزراعي فقد صممت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مخططا وطنيا في إطار إستراتيجية تهدف إلى تطوير و تعزيز فعالية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري مع تحسين مستوى الأمن الغذائي، و قد ابتدأ تنفيذه سنة2000 والهدف الأساسي من إنشاءه هو تعزيز مستوى الأمن الغذائي الجزائري من خلال

ترقية المنتجات و تمكين الأفراد من اقتنائها وفقا للمعايير الدولية و تنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية و تحسين مستوى تغطيتها للاستهلاك[1]

فهو عبارة عن الية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني و المالي و التنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية و المحافظة عليها و استغلالها بشكل عقلاني و استصلاح اكبر مساحة ممكنة من الأراضي [2]

من أهداف المخطط نجد:

-دعم تكييف أنظمة الانتاج:

يتمثل هذا الدعم في مشاركة الفالحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين حيث يقدم لهم دعم مباشرة يسمح بتأمين مداخيلهم في الفترة الآتية أو على مدى متوسط.

-دعم تطوير الإنتاج الوطني الانتاجية في مختلف الفروع : في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد الوراثية وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفالحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل على المدى المتوسط للفالحين ومن أجل تغطية كل الخسائر.

[1] بن عمر خالد، بورزامة جيلالي **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة**2000-2014 مجلة التكامل الاقتصادي المجلد:6 ،العدد:04 ديسمبر 2018

[2] امال بن صويلح **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر** (جامعة 8ماي 1945 قالمة حوليات جامعة قالمة ،العدد:23)، ص 187

-دعم الاستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز المحدد كيفيات منح قطع الأراضي منذ أمالك وطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على استرجاع التوازن البيئي[1].

2 وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الذي عرف أشكال دعم مختلفة قام بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم وأنشأ صناديق فلاحية جديدة والتي تتمثل في:

- ✓ **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية :** أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الإستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هدا الصندوق عملي في شكله الجديد

- المرسوم التنفيذي: رقم 2000 -118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق

-المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق

[1] مولاي كهينة مرجع سبق ذكره ص55

[2]

– مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 والمحدد من جهته لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

النشاطات التي تستفيد من دعم هذا الصندوق : تطوير الإنتاج والإنتاجية.

تثمين المنتوجات الفلاحية: التسويق – تخزين – توضيب – تصدير.

تطوير الري الفلاحي: حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية لمخزون الأمني (للإنتاج الزراعي والبذور والشتائل)، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة[1]

- ✓ **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز**

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية.

- ✓ **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:**

يدعو للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث – :هيئة للاقتراض .التأمين الاقتصادي و محاسبة للصناديق العمومية.[2]

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2003 :

من أهداف هذا البرنامج على قطاع الفلاحة توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستقرار لسكان الريف، و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش خاصة للوسط الريفي و خلق مناصب شغل جديدة و توسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة خصص له غالف مالي

[1] سلطانة كتفي**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005 (في ولاية قسنطينة :تقييم و نتائج** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التهيئة العمرانية 2005 ص18

[2] نفس المرجع ص25

أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري و ما يعادل % 40 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية « العامة و الخاصة » من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة « مباشرة أو غير مباشرة » و بالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار[1].

2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

بعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفَترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي كان مجموع البرنامج الخماسي(2005_2009) 4.202.7 مليار دينار جزائري خصص من البرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري مبلغ 337.2 مليار دينار جزائري 8%

كان يتوقع بالنسبة للفَترة (2005_2009) برنامج يتعلق بما يلي

- تطوير المستثمرات الفلاحية و الضبط تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج
- مشاريع جواريه لحماية التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي
- تأطَير عمليات حماية السهوب وتنميتها
- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية .

[1] براهيم بن حاكمي، كمال بن حامد **واقعوآفاقتسويقالمنتجاتالزراعيةالجزائريةدولي**امخبرالطرقالكميةفيالعلومالاقتصادية 2021 ص

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما، والذي صودق عليه سنة2010 .وقد تعززت الكثَير من الإجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08/16المؤرخ في 3 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة والريف بصفة عامة، ويهدف برنامج التجديد الريفي أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم[1]

المطلب الثاني : سياسة التجديد الزراعي والريفي 2014-2009*

لقد تم الشروع في سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية سنة 2008 من أجل ضمان تفعيل قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية و جاءت أهدافه مطابقة للسياسات السابقة و التي تهدف بالأساس إلى تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر و كذلك :

- تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها
- وضع مبدأ المساهمة، الشراكة والتعاضدية لتقاسم المعلومات، التشاور والحوار، حول مختلف النشطات والأعمال التي لها علاقة بالفلاحة، والمشاكل والتحديات المختلفة وكيفية تجاوزها، وهذا الإجراء، يسمح بجعل الفواعل المختلفة أكثر مسؤولية
- تقوية مختلف القدرات لدى مختلف الفواعل وفي كل المستويات، بتوفير مرافقة ملائمة.[2]

[1] بن يمينة ايمان زدوري عبد المجيد مرجع سبق ذكره ص 92
[2] صاحب يونس **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 200-2014**مذكرةلنيلشهادةالماجستيرفيالعلومالسياسية الجزائر ص 165

تنقسم هذه الدراسة من محورين أساسين:

1. **المحور الفلاحي** : يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وإنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع كما يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و مردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، و ذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية ، و يعتمد هذا التجديد على المحاور الآتية :

- تعزيز إنتاجية رأس المال و تطوير البنية التحتية الفلاحية و الريفية
- برامج التنظيم، و ذلك عن طريق تنظيم المنتجات الزراعية
- دعم النشاطات الفلاحية المباشرة : إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطس وغيرها
- مكافحة التصحر و حماية التجمعات المائية و تعزيز الإرشاد الفلاحي[1]

2. **المحور الريفي** : يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، بحيث يتجاوز الاكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات أخرى مثل :الطاقة الكهربائية، تنمية الحرف و غيرها و يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية ، النباتية، والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي ,من اجل جميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة صلاحها

[1] محمد هاني مرجع سبق ذكره ص48

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة, لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق ,يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة
- المشاريع الحوارية للتنمية الريفية والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من اجل الحماية اوالحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة و الأنشطة المحلية للثروة من جهة أخرى
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، الغرض من و تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية[1]

[1] بن يمينة ايمان زدوري عبد المجيد مرجع سبق ذكره ص85

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مقوماته تتضح لنا الأهمية الكبيرة التي يلعبها هذا القطاع من خلال السياسات التنموية في تحقيق الأمن الغذائي و مساهمته في النمو الاقتصادي فقد شجعت النتائج الايجابية المحققة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النمو و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دفعت السلطات العمومية على مواصلة دعمها لهذا القطاع الاسًتراتيجي الذي أصبح من بين أولويات الدولة

الفصل الثالث:

آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد :

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وجب عليها الاستمرار في تطبيق سياسة الإصلاحات و توجيه الاستثمارات لتطوير القطاع الفلاحي و تبني استراتيجيات تعمل على تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي و تقليص حجم الفجوة الغذائية.

المبحث الأول : الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :

تحقيق الأمن الغذائي الجزائري يتطلب الاعتماد على الذات و الحد أو التقليل من الاستيراد و ذلك بوضع و تنفيذ استراتيجيات محكمة لسد الفجوة الغذائية في الجزائر و هذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول : سبل تنمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

1. **تنمية العقار الفلاحي:** إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدة دول على مساحات أرضية زراعية وفلاحية شاسعة، وفي هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الفلاحية والزراعية قصد إحصائها ومن خلال هذه العملية يمكن أن نكتشف الكثير من المعطيات الخاصة إذا كانت العملية معدة من طرف مختصين وخبراء في علم الفلاحة .إن تسوية العقار الفلاحي، يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي ان تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة والمعنية بالبرنامج وقد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية.[1]

2. **وضع سياسة البحث والإرشاد:** إن الفلاحة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هو تقليدي، وبالتالي لا بد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي وتوظيف نتائجه فمن بين أهم السياسات الإستراتيجية في التنمية الزراعية بصفة عامة، و التنمية الزراعية المستدامة بصفة

[1] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الامين ، **المناطقالجزائريةبينمتاحاتمواردهاالزراعيةوتحدياتتطويرهاوتحسينمردوديتها"**،القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق "تاريخ النشر 2021/03/14 ص 80-81

3. خاصة في الوقت الحاضر، سياسات البحث العلمي في المجال الزراعي، وكذا الإرشاد الفلاحي، فمساهمة برامج البحوث و الإرشاد في زيادة الإنتاجية الزراعية، و الدخل الزراعي في الدول المتقدمة قد أعطت نتائجها الايجابية على صعيد الأمن الغذائي البحث و الإرشاد الفلاحي يهدف إلى التعليم و تغيير سلوك المزارعين نحو الأفضل ليساعدهم على العمل المثمر و الإنتاج الأوفر

4. **تطوير الإطار التشريعي و القانوني فيما يخص القطاع الزراعي:**

إن الإطار التشريعي و القانوني هو أساس تطوير البنية الاقتصادية لأي دولة فالجزائر أصدرت مجموعة من المراسيم التشريعية و القوانين التعديلية فيما يخص تحسين البنية الهيكلية الجزئية و الكلية لمختلف البنى الزراعية في مختلف المناطق على مستوى الوطن إلى أنها واجهت عدة عراقيل إدارية و بيروقراطية و هذا ما يثبت ضعف الإطار القانوني و التشريعي الخاص بالقطاع الزراعي في الجزائر و لذلك يجب سياقة جزء كبير من القوانين و وضع قوانين جديدة تعمل على تطوير المنشآت الفلاحية و مرافقة الفلاح لتنمية المنتجات المحلية [1]

5. **إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتوج الفلاحي ودعم الصادرات:** إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في تشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم وذلك يتطلب وضع سياسة تسويقية تركز على الصادرات الغذائية و معالجة مشكلة التسويق التي يعاني منها الفلاح الجزائري لا سيما خلال فترة وفرة المنتجات . الزراعية

[1] مروة مزوز مرجع سبق ذكره ص78

-**تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي:** الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، زيادة إلى هذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.[1]

6. **تطوير صناعة تحويل المنتوجات الزراعية:** إن التقدم الناتج عن التنمية الاقتصادية يتضمن على التقدم في مجالات الصناعات التحويلية، و هذا يساعد على زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق التحويل و الحفظ للمادة الزراعية، سواء كانت نباتية أم حيوانية، حيث يتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم التي تسجل فائضا إلى المواسم قليلة الإنتاج، و المنفعة المكانية إلى الأماكن التي يقل أو ينعدم فيها الإنتاج، و ذلك لاستمرار توفير الإنتاج للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية للمنتوجات الغذائية، والحفاظ على استقرار الأسعار في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع إستراتيجية موازاة مع نوعية المنتوجات لضمان تحويل المنتوجات الزراعية وبالتالي لابد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الصناعية وفي هذا الإطار لابد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات .[2]

[1] محمد هاني مرجع سبق ذكره ص 84

[2] احمد جابة **الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة 2007 ص 45**

المطلب الثاني : الزراعة العضوية أداة لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري :

أدى التخوف المتزايد من انتشار الأمراض المرتبطة بالكيماويات المستخدمة في انتاج الغذاء الى ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية البيولوجية، سنتناول في هذا المطلب تعريف الزراعة العضوية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

1. مفهوم الزراعة العضوية:

تعددت الكتابات التي تناولت مفهوم الزراعة العضوية حيث تم تعريفها بأنها أسلوب زراعي مستدام يتجنب فيه استخدام المواد الكيماوية سواء الأسمدة أو المبيدات أو الهرمونات أو الأدوية البيطرية، و يعتمد على تحسين خصوبة التربة و تنمية النشاط البيولوجي فيها بفضل استخدام المدخلات الموجودة في المزرعة، مما يجعلها نظام من أنظمة إدارة الإنتاج يعزز صحة النظام البيئي و صحة و سلامة المحاصيل الزراعية التي يستهلكها الإنسان[1]

كما عرفتها وزارة الزراعة الأمريكية بأنها الزراعة البديلة و هي النظام الإنتاجي الذي يتسم فيه إدماج العمليات الطبيعية في العملية الإنتاجية و تقليل استخدام المركبات المختلفة من الأسمدة و المبيدات و الإضافات العلفية و غيرها من المواد الحيوية و الوراثية للنبات و الحيوان و تطوير المزج بين التركيبات المحصولية و الإمكانيات الإنتاجية و المحددات الطبيعية للأرض لضمان الحفاظ بعيد المدى على مستويات الإنتاج [2]

إن الزراعة العضوية تمثل أهم أنماط الزراعة الحديثة و المستدامة و التي تعتمد على استخدام المواد العضوية من داخل المزرعة و الناتجة عن بقايا المحاصيل و تربية الحيوانات

[1] محمد غردي **الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة** ،مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة (2015) ص128

[2] تمار توفيق **الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الأمن الغذائي في الجزائر**، جامعة محمد بوضياف المسيلة(2017) ص 89

و زراعة المحاصيل البقولية، كما تعتمد على وسائل و أساليب غير كيميائية للسيطرة على الآفات، مما يجعلها بعيدة عن استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات و مواد المكافحة الضارة بالصحة العامة . كما لا يسمح فيها باستخدام السلالات و الكائنات المحورة وراثيا، و يؤدي بها إلى إنتاج محاصيل زراعية بوسائل سليمة بيئيا و اجتماعيا و اقتصاديا، تحافظ بها على الموارد الطبيعية، خصوبة التربة، الماء أو لتنوع الإحيائي، و تزيد من الإنتاج الزراعي و تساهم في توفير الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية و المحافظة على حقوق الأجيال القادمة تحقق بها لأمن الغذائي .[1]

- **أهداف الزراعة العضوية** : تهدف الزراعة العضوية الى:

- استخدام المصادر الطبيعية في الزراعة و إنتاج غذاء ذو قيمة غذائية عالية وبكميات كافية؛
- التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية
- المحافظة على التربة و العمل على زيادة خصوبتها
- تشجيع و تنشيط النشاط الحي ويفي الزراعة بما يشتمل من الكائنات الحية الدقيقة و النبات و الحيوان
- استخدام المصادر الطبيعية المتجددة في الزراعة
- العمل على تنشيط الإنتاج الزراعي في نظام مغلق بالنسبة للمخلفات العضوية و العناصر الغذائية
- إتاحة الظروف المناسبة للثروة الحيوانية لممارسة النشاط الطبيعي
- تجنب التلوث نتيجة إجراء العمليات الزراعية

[1] محمد غردي مرجع سبق ذكره ص 130

- الحفاظ على الاختلافات الوراثية للنظام الزراعي و ما حوله شاملة المحاصيل المزروعة و النباتات الطبيعية و البرية و الكائنات الدقيقة[1]

2. **دور الزراعة العضوية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري :**

ترتبط قضية الأمن الغذائي أساسا بتنمية و تطور القطاع الزراعي خاصة في البلدان النامية و المتطورة لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تغيرات أثرت على إمداد الغذاء و ارتفاع أسعاره و تمثل الزراعة العضوية أهم الفروع الزراعية التي يمكن من خلالها زيادة القدرة على توفير الغذاء السليم و الصحي و المستدام وذو قيمة غذائية هو ما يجعل الزراعة العضوية كرافد من اجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال ما يلي :

المحافظة على الموارد الطبيعية بصورة متواصلة :

إن إتباع نظم الزراعة العضوية يساهم في استدامة الموارد الطبيعية عبر الاستخدام البيئي السليم و ترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه و الأراضي، والمحافظة على بنية الأراضي الزراعية و بالتالي تحقيق استدامة في التنمية الزراعية من خلال الحد من تدهور الأراضي و حماية التربة و خواصها، مكافحة التصحر و زيادة رقعة الأراضي المزروعة، الاستخدام العقلاني للمياه الجوفية و السطحية و الاستفادة من مياه الصرف بإعادة استخدامها بصورة علمية و رشيدة، إحداث تكامل بين الثروة النباتية و الثروة الحيوانية و الحد من الهدر الإنتاجي للموارد الزراعية و الحيوانية

تحسين القدرة الإنتاجية :

[1] زاهية توام، **تحديات الزراعة العضوية في الجزائر** –دراسة مقارنة مع مصر جامعة الجزائر3 2021 ص293

إن توسيع الزراعات العضوية يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إتباع أساليب الزراعة العضوية وذلك بإنتاج أغذية ذات قيمة غذائية و جودة عالية و خالية من كافة آثار الأسمدة الكيميائية و المبيدات و الأدوية البيطرية و المواد الحافظة للأطعمة تجعلها تساهم في وقاية الإنسان و المحافظة على صحته.

تحقيق زيادة في قيمة الصادرات نظرا لقدرة منتجات الزراعة العضوية للولوج للأسواق الخارجية فبالإمكانيات التي تملكها الجزائر تعتبر فرصة حقيقية لتنمية إنتاج بعض المواد الغذائية الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط التي عليها طلب كبير ولا يمكن للعرض الأوروبي أن يغطي الطلب عليها [1]

دعم التنمية الريفية :

تلعب التنمية الريفية دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، و أن الاعتماد على نظم الزراعة العضوية في الإنتاج الزراعي يساهم في دعم مقومات وعناصر الأمن الغذائي من خلال استغلال الموارد الطبيعية و الإمكانيات البشرية المتاحة في المناطق الريفية استخداما سليما و مستداما يسمح بزيادة القدرة الإنتاجية فالزراعة العضوية مهمة لأمن المزارعين المعيشي خصوصا الذين يعيشون في المناطق الريفية .

بالإضافة إلى :

- تعمل الزراعة العضوية على استيعاب أكبر قدر من العمالة، مما يوفر لهم مصادر دخل تساهم في معالجة البطالة و الحد من الفقر و تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف و

[1] تمار توفيق مرجع سبق ذكره ص 94

- المدينة و تعالج المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة و هي عناصر مهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- تحقيق زيادة في دخول المزارعين و المنتجين، فهي ذات قدرة اقتصادية عالية تحقق زيادة في قيمة الصادرات نظرا لارتفاع أسعارها الذي يصل من 21 إلى 30% في الأسواق المحلية أو الخارجية مقارنة مع المنتجات التقليدية و قدرتها في الوصول إلى الأسواق المحلية و الخارجية و المنافسة فيها .فزيادة الحجم النسبي لصادراتها الزراعية إلى وارداتها، يعكس لحد كبير قوة و سلامة أداء النظم العضوية في الأمن الغذائي.
- أوضحت الدراسات الحديثة أن نظم الزارعة العضوية تحقق وفرا للمزارع على المدى المتوسط باعتبارها لا تعتمد على نظم سقي معقدة ومكلفة ولا على مدخلات ومستلزمات من الخارج فالتكلفة الأساسية في نظام هذه الزراعة هو في نظام الإرشاد و التدريب[1].

[1] غردي محمد مرجع سبق ذكره ص 145

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر :

تعتبر الصناعات الغذائية من القطاعات الحساسة نظرا للدور الذي تلعبه في سد حاجيات المواطنين الغذائية تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل الفردي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، كما له أهمية أساسية في علاقتها لمباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام و يعتبر أحد سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية :

تعرف بأنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.[1]

تعرف الصناعة الغذائية أيضا على أنها مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل الموارد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي و هي تعد جزء هاما من النظام الغذائي النهائي و هي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة.[2]

[1] ساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق االمن الغذائي بالجزائر[1]
[2] أنعمقريشي، **الصناعاتالغذائيةبدولةالإماراتبينالواقعوتحقيقالأمنالغذائي**،(مجلةآفاقاقتصادية مجلد 28 2007)، ص 106

أهميتها:

نظرا للتطور السريع والتكنولوجيا الحديثة في مختلف نواحي الحياة والزيادة السكانية واتساع رقعة المعمورة، وزيادة الإنتاج الزراعي والانفجار السكاني وظهور مشاكل الغذاء أدى إلى الاهتمام أكثر بالصناعة الغذائية لحل المشاكل العالقة، وجعل لها أهمية نلخصها فيما يلي:

- تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم و الكيف المناسب و في الوقت المناسب.
- تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة تسويقها وتوزيعها.
- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية.
- إيجاد مصادر غذائية جديدة كاستعمال الأحياء الدقيقة وتدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المبرزة للقيمة الغذائية والفيتامينات والأملاح المعدنية في تصنيع بعض المواد الغذائية، وإنتاج أغذية قيمتها الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث.
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري :

إن حتمية الانفتاح على النشاط الاقتصادي والخروج من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، جعل الجزائر تتخذ إجراءات حاسمة وفعالة من اجل تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في نمو الاقتصاد الوطني وأنه هناك ضرورة لإقامة صناعة غذائية وفتح آفاق جديدة للفلاحين ووجوب التحرر من منطق الريع والاستغلال الأمثل لقدراتنا الفلاحية.[1]

تضم الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية و ترتكز أساسا على المطاحن و إنتاج الحليب، المشروبات الغازية و المعدنية و الإنتاج الحيواني من لحوم واسماك.

ومنه الصناعات الغذائية في الجزائر تتنوع بين عدد من الفروع و تتمثل أهمها في:

أ – فرع الحليب ومشتقاته: يضم هذا الفرع منتجات الألبان و الاجبان والزبادي. حسب أخر إحصائيات سنة 2017 يعد القطاع العام المحرك الرئيسي لنشاط فرع الحبوب ومشتقاته لما يمتلكه من مؤسسات ووحدات متخصصة حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر، كذلك تساهم المؤسسات الخاصة المتخصصة بجمع وتحويل الحليب بتكوين

[1] تم زيارة الموقع يوم 20-08-2020 على الساعة 1.00 https://www.aps.dz/ar/economie/98328-2020-12-20-13-30-34

أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنع للحليب ومشتقاته وهذا بطاقة إنتاج تقدر ب 0.9 مليار لتر في السنة.

ب – فرع الزيوت شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة و ذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع و لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني.

ج–فرع السكر :يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب استثمارات كبيرة نظر الخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه حيث، يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل مضاربة الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية و فيما يتعلق بإنتاج السكر، فإن القطاع الخاص يلعب دور كبير في تموين السوق الوطني.[2]

د–فرع الحبوب:

تعتبر الجزائر من الدول الأكثر استهلاكا للحبوب حيث يقيم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي.

أوضحت المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات أن قطاع الصناعات الغذائية أن فرع عمل الحبوب سجل معدل نمو سنوي متوسط قدره 8،7 بالمائة سنة 2021، مع

[2] بكريتي نصيرة شريف، طويل نور الدين، **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر اي اثر لذلك في الاقتصاد** (مجلة التنظيم و العمل العدد 01 سنة)2018

زيادات "ملحوظة"، خاصة في الثلاثيين الثاني والثالث، بمعدلات 23 بالمائة و10،7 بالمائة.[3]

قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بكثرة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ذات الطابع الخاص و هذا في جميع القطاعات والفروع، كما تشير أن الهيكل الديموغرافي و ديناميكية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر تبقى صعبة الحصر، و هذا الضعف و نقص الإحصائيات لهذا القطاع. [4]

قد بلغ عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية سنة 2012 ب 16058 مؤسسة و حسب الغرفة الوطنية للحرف و المهن، فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية التي قدر عددها حسب نفس التقرير بـ 26000 ،وتساهم في توفير فرص العمل والوظائف في القطاعين الفلاحي والصناعي بحيث سجلت الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الشباب 105000 مؤسسة تنشيط في المجال الفلاحي.[5]

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :

قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، فالصناعات الغذائية تشغل 40 ألف عاملا، أي بنسبة 40 بالمائة من اليد العاملة في قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة

نرى أن هذا القطاع يساهم بشكل فعال في امتصاص أعداد كبيرة من البطالين في الجزائر لكن على مستوى التجارة الخارجية لهذا القطاع يلاحظ تبعية الجزائر للسوق الدولية

[3] https://www.aps.dz/ar/economie/124946-2021

[4] .رزقينعبود،فوزيعبدالرزق،إشكاليةالاستثمارفيقطاعالصناعاتالغذائيةفيالجزائر 05-06-2014 العدد 01

[5] مولاي كهينة مرجع سبق ذكره

المصدر أن فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية فقد بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009 في حين أن الصادرات قدرت بـ 114 مليون دولار فهذا الفارق الشاسع بين الواردات والصادرات يبين عجز الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية من جهة أخرى يمكن القول أن هناك اهتمام بالصناعات الغذائية و جهود رامية إلى إنعاشها من خلال المؤسسات الخاصة و كذلك دعم و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما تضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي الجديد2014-2019الذي أعد إنعاش الاقتصاد الوطني بتدعيم قطاع الصناعات الغذائية ضمن المخطط التنموي الجديد. [6]

تعول الجزائر على قطاع الصناعات الغذائية لتحقيق أمنها الغذائي كونه يحتل مكانة مركزية في الاقتصاد الوطني ويرتبط ارتباط مباشر بالإنتاج الغذائي ذي الاستهلاك الواسع، ويساهم في التغطية على الطلب الوطني على السلع الغذائية خاصة في ظل الارتفاع الشديد لاسعار الغذاء على المستوى العالمي و المحلي الامر الذي يدفع بالسلطات الجزائرية الى اتخاذ اجراءات تساهم في تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

تسمح الصناعات الغذائية بامتصاص فائض الانتاج النباتي و الحيواني سريع التلف حيث يعمل على تحويلها الى انتاج غذائي متوفر في مواسم غير مواسم انتاجها كما تساهم في الحد من انخفاض عائدات القطاع الزراعي و كذلك المخاطر الناتجة عن زيادة الانتاج و بالتالي فهي احد الحلول لمشكلة تخزين المنتجات الزراعية خاصة الاساسية هو مشكل يعاني منه بعض الفلاحين فهي تساهم في تحقيق الامن الغذائي من خلال تحسين الانتاج الغذائي الاولي من تصنيع و تحويل و تسويق و بالتالي فهي تعمل على تامين الغذاء للسكان بصورة مستمرة

[6] دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية

خلاصة الفصل :

إن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب بالضرورة اصلاح و تسوية مشاكل القطاع الزراعي وتبني استراتيجيات فعالة التي من شانها تنشيط القطاع الفلاحي الذي يحقق الأمن الغذائي للمجتمع.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لهذا قضية الأمن الغذائي تحضى باهتمام الدول و تعد من أولوياتها لكونها ركن أساسي من أركان الأمن، تسعى جميع الحكومات لتحقيق الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية و ذلك باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية و زيادة الإنتاج من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي و تحقيق الأمن الغذائي

• من خلال دراستنا توصلنا لمجموعة من النتائج :

- تمتلك الجزائر جميع المقومات الطبيعية من أراض و مياه و موارد بشرية لتحقيق أمنها الغذائي.

- السياسة الزراعية ليس لها علاقة بالقطاع الفلاحي فحسب بل الأمن الغذائي مرهون بفعالية و نجاعة السياسة الزراعية فإعطاء الأهمية الكبرى لهذا القطاع هو الضامن الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- الطرق التقليدية للاستثمار الفلاحي أحد أكبر الأسباب المساهمة في انخفاض إنتاجية الغذاء في الجزائر،ما يستوجب ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي و التوجه نحو الأساليب الحديثة للاستثمار في قطاع الفلاحة.

- تتمتع الجزائر بإمكانات فلاحية معتبرة فتحقيق الأمن الغذائي الجزائري يتطلب تطوير القطاع الفلاحي و ذلك بوضع سياسات زراعية فعالة و الحث على حسن استغلال الثروات الطبيعية لزيادة الإنتاج و سد العجز الغذائي.

- تشجيع البحث العلمي و تطوير سياسة الإرشاد في المجال الزراعي يساهم في زيادة الإنتاج الغذائي الزراعة العضوية تهدف إلى المحافظة على صحة الإنسان و الحيوان و النبات و استدامتهما من خلال توفير إنتاج زراعي ذو قيمة غذائية عالية و آمن و صحي و نظيف يلبي احتياجات الأجيال الحالية و يحافظ على احتياجات الأجيال القادمة و احد سبل تحقيق الأمن الغذائي.

- ضرورة دعم المشاريع الاستثمارية الخاصة بالصناعات الغذائية التي من شأنها ان تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

توصلت الدراسة الى ان تحقيق الامن الغذائي تاتي من خلال اصلاح و تطوير القطاع الزراعي و تشجيع الاستثمار و تفعيل الاستراتيجيات التنموية في القطاع وتطبيقها، تعد الصناعات الغذائية و الزراعة العضوية من الاستراتيجيات التي اثبتت فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي في بعض الدول المتقدمة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للأمن الغذائي

تمهيد.....6

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....**7**

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....7

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الغذائي.....8

المبحث الثاني: ركائز ومقومات الأمن الغذائي.....**17**

المطلب الأول: ركائز الأمن الغذائي.....17

المطلب الثاني : مقومات الأمن الغذائي.....18

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي وشروط تحقيقه.....**21**

المطلب الأول : أبعاد الأمن الغذائي.....21

المطلب الثاني : شروط تحقيق الأمن الغذائي.....25

خلاصة الفصل الأول.....29

الفصل الثاني : واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد.....30

المبحث الأول: مقومات ومعوقات الأمن الغذائي في الجزائر.....**31**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي في الجزائر.....31

المطلب الثاني : معوقات الأمن الغذائي في الجزائر.....37

المبحث الثاني: المخططات التنموية و السياسات الزراعية في الجزائر.....45

المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم التنمية الزراعية.....45

المطلب الثاني : سياسة التجديد الزراعي والريفي 2014-2009.....50

خلاصة الفصل الثاني 53

الفصل الثالث : آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد 54

المبحث الأول : الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....55

المطلب الأول : سبل تنمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....55

المطلب الثاني : الزراعة العضوية أداة لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري.....58

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....63

المطلب الأول: ماهية الصناعات الغذائية.....63

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.....65

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر...67

خلاصة الفصل الثالث.....69

الخاتمة.....70

قائمة المراجع

1/ الكتب:

1/ محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**،(القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري ، الطبعة الأولى، 2009)،

2/محسن بن العجمي بن عيسى ،الأمن و التنمية الرياض ، الطبعة الاولى 2011

3/ محمد السيد عبد السلام،**الأمن الغذائي في الوطن العربي**،**(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978)**

4/ عزتملوكقناوي ، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي**، (المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين 26 سبتمبر 2002 القاهرة)

5/ فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2010)

6/ حاروش نور الدين، **إستراتيجية ادارة المياه في الجزائر**، (جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012)

2/المذكرات:

7/ درويش بلقاسم ، حمومة توفيق معضلة الأمن المائي و تأثيرها على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة مولود معمر يتيزيوز و كلية الحقوق و العلوم السياسية)

8/عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر**،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد قسنطينة 2017)

9/ ريم قصوري، **الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، حالة الجزائر**،(مشكلة الغذاء في الجزائر–التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة)2013

10/**يحيى محمود محمد** (القضاه الأحاديث الواردة في الأمن الغذائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في أصول الدين الجامعة الاردنية كلية الدراسات العليا 1993)

11/**العج العدالة، سهيلة شيخاوي** (نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية.. آفاق 2828 مجلة الباحث الاقتصادي العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم)

12/ مولايكاهنة، مقران يحسيبة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية تيزي وزو 2017)

13/خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات**، (مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماستر العلوم السياسية جامعة 8ماي 1945 قالمة)

14/عبلي مكيد، فريدة بن عياط، **وضعية الامن الغذائي الجزائري و مؤشرات الامن الغذائي العالمي**، (دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة بين 2002-2013 جامعة المدية)

15/ مروة مزور، **الامن الغذائي في الجزائر 2008-20017**، (مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة)،

16/ سلاطينه بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وايعاده**، (قسم علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة)

17/ محمدمقبلناصرالعليمات، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربية 200-2005**، (معهد بيت الحكمة رسالة ماجيستير تخصص علوم سياسية)،

18/ احمد دبيش، مروة بوقادوم ،(الأمن الغذائي تجد و رهان مجلة ابعاد اقتصادية جامعة البليدة 2)،

19/عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، (دراسة تحليلية و سياسات علاجها أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية)

20/ مروة مزوز، **الامن الغذائي في الجزائر2008-2017** (مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية)

21/ محمد هاني، **قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الافاق**، (جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية 2021)

22/ سلطانة كتفي **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005 (في ولاية قسنطينة :تقييم و نتائج** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التهيئة العمرانية 2005

23/صاحب يونس **السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية اساسية 200-2014** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية الجزائر

2/المجلات:

24/ رزقين عبود، فوزي عبد الرزق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 05-06-2014 العدد 01

25/ امال بن صويلح **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر** (جامعة 8ماي 1945 قالمة حوليات جامعة قالمة ،العدد:23)، ص 187

26/ أنعم قريشي، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**،(مجلة آفاق اقتصادية مجلد 28 2007)، ص 106

27/ بكريتي نصيرة شريف، طويل نور الدين، **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر اي اثر لذلك في الاقتصاد** (مجلة التنظيم و العمل العدد 01 سنة)2018

28/ بن عمر خالد، بورزامة جيلالي **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة** 2000-2014 مجلة التكامل الاقتصادي المجلد:6 ،العدد:04 ديسمبر 2018

29/ محمد غردي **الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة**،مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة (2015) ص128

3/مواقع الإلكترونية:

30/ محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي مركز الجزيرة للدراسات الرابط: https://www.aljazeera.net تم زيارة الموقع يوم 2022/09/20، الساعة: 18:49

31/ يحي سعد،**المنهج التحليلي**، موقع دراسة، الرابط: https://drasah.com/Description.aspx?id=3656،

32/ مبتعث للدراسات والاستشارات الاكاديمية، https://mobt3ath.com/ تم زيارة الموقع: 09/09/ 2022، الساعة: 17:46.

https://www.aps.dz/ar/economie/98328-2020-12-20-13-30-34 تم زيارة الموقع يوم 20-08-2020 على الساعة 1.00

35/ محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي مركز الجزيرة للدراسات الرابط: https://www.aljazeera.net تم زيارة الموقع يوم 2022/09/20، الساعة: 18:49

1. أولويات السياسة العامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا بحلول عام 203، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/policy-priorities-achieving-food-and-nutrition-security-africa-2030 تم زيارة الموقع: يوم 2022/09/08، الساعة:19:08.

2. **الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية**

3. **https://www.ohchr.org/ar/instruments**-mechanisms/instruments/universal-declaration-eradication-hunger-ك

4. and-malnutrition تم زيارة الموقع يوم 2022/09/02

5. https://www.aps.dz/ar/economie/124946-2021

6. https://www.commerce.gov.dz/statistiques/cereales-baisse-de-plus-12-des-importations-duran تم زيارة الموقع : 2022/08/10، الساعة: 20:36.

3/مقالات:

1. يوسف بنيزه، **محددات و مهددات الأمن الغذائي إِلمنطقة العربية**، (جامعة باتنة 2018)

2. **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، إنجازات و تحديات 2000 /2001.

3. **وزارة الفلاحة**:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،الجزائر، 2000

4. يوسفبنيزه، **محددات و مهددات الأمن الغذائي إِلمنطقة العربية**، (جامعة باتنة 2018)،

5. عائشة بن النوي، **حقائق حول الامن الغذائي في الوطن العربي للفترة الممتدة بين 2014-2018**، (جامعة باتنة1 2020).

6. براهيم بن حاكمي، كمال بن حامد **واقع و آفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا** مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية 2021.

7. مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الامين، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية و تحديات تطوريها و تحسين مردوديتها**"،القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق "تارنيخ النشر 2021/03/14.

8. احمد جابة **الأمن الغذائي و التنمية حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة 2007.**

9. تمار توفيق **الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الامن الغذائي في الجزائر**، جامعة محمد بوضياف المسيلة(2017).

10. زاهية توام، **تحديات الزراعة العضوية في الجزائر** –دراسة مقارنة مع مصر جامعة الجزائر3 2021.

11. دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية.

12. ساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

قائمة الأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استخدام الأراضي في الجزائر خلال فترة 2014_2017	32

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إنتاج البقوليات و الحبوب في الجزائر خلال فترة 2000_2017	34
02	إنتاج الثروة الحيوانية خلال فترة 2000_2017	36